

يسر أسرة تحرير مجلة العدل

تلقي الأسئلة والاستفسارات عن الإجراءات والتنظيمات في المحاكم وكتابات العدل لتعرضها على أصحاب الفضيلة القضاة وكتاب العدل والمستشارين في الوزارة، ويمكن إرسال هذه الأسئلة على عنوان المجلة.

الحجر التحفظي وشروطه

● ما الحجر التحفظي؟ وما شروطه؟ وما الأشياء التي يمكن الحجر عليها والتي لا يمكن؟ ومتى يتم ذلك؟ وما دور المحكمة في عملية كشف تلاعب الماثل، وذلك بنقل أمواله للغير للتضليل بالإعسار؟

● الحمد لله وحده. أما بعد:

واضح للشروط، ولكن يمكن استنباطها من خلال النظر في مواد النظام ولوائحه التنفيذية، فأقول: في نظري أنه يشترط للحجز التحفظي ثمانية شروط:

١ - طلب رب الحق ذلك من القاضي، انظر الفقرة الثانية من اللائحة التنفيذية للمادة (٢٠٢)، فإذا لم يطلب رب الحق ذلك فلا حجر؛ لأن المطالب به حقه والحبس وسيلة لتحصيل حقه وممارسة الحق بطلبه، وهذا الطلب قد يكون طلباً عارضاً يقدم أثناء السير في الدعوى، انظر المادة (٧٩) أو قبل السير في الدعوى بطلب مستقل.

٢ - أن يكون طلب الحجر لدى قاضي المحكمة التي إقامة المحجور عليه فيها، إلا أن يكون المحجور

فالحجر التحفظي من الإجراءات المهمة في القضاء ولا سيما في هذا الزمان، وقد أفرد للحجر التحفظي فصل في نظام المرافعات، كما أنه يدخل في مواد أخرى من هذا النظام، أما الجواب عن السؤال أعلاه فهو كما يلي:

أولاً: لم يرد في نظام المرافعات تعريف للحجز التحفظي، لكن يمكننا القول من خلال القراءة في نظام المرافعات بأن الحجر التحفظي: هو إجراء احترازي يقضي بمنع المدين من التصرف في ماله الذي لديه أو لدى الغير أثناء سير الدعوى أو قبلها بزم من سير وفق إجراءات مخصوصة.

ثانياً: لم يرد أيضاً في نظام المرافعات تعداد

عليه ليس له محل إقامة ثابت في المملكة، فيقدم طلب الحجر للمحكمة التي يقع في نطاق اختصاصها محل إقامة المدعي، انظر المادة (٢١٢) ولائحتها التنفيذية.

٣- في دعاوى الديون أن يكون الدين الذي للدائن مستقراً حال الأداء، ولو لم يكن بيده حكم قابل للتنفيذ انظر المادة (٢١١) فلا حجر في الدين المؤجل.

٤- وجود سبب مقبول لطلبه الحجر التحفظي، كعدم وجود محل إقامة ثابتة للمدين في المملكة أو خشية اختفاء أموال المدين أو تهريبها، انظر المادة (٢٠٨).

٥- أن يكون الحجر التحفظي على أموال المدين بقدر ما عليه من ديون، انظر الفقرة الخامسة من اللائحة التنفيذية للمادة (٢٠٢).

٦- أن يكون المال المحجور عليه خارجاً عن حاجة المدين من منقول أو عقار، مثل مسكنه ومركبه المعتاد، انظر الفقرة الثانية من اللائحة التنفيذية للمادة (٢١٧).

٧- على طالب الحجر أن يقدم إقراراً خطياً من كفيل غارم صادراً من كاتب العدل يضمن جميع حقوق المحجور عليه وما يلحقه من ضرر إذا ظهر أن الحاجر غير محق في طلبه، انظر المادة (٢١٥).

٨- لا يوقع الحجر التحفظي إلا بحكم من المحكمة، انظر المادة (٢١٢) وهو خاضع لتعليمات التمييز، انظر اللائحة التنفيذية الفقرة التاسعة للمادة (٧٨).

ثالثاً: أما الأشياء التي يمكن الحجر عليها تحفظياً فهي المنقولات التي تخص المحجور عليه من النقود وغيرها انظر المادة (٢٠٨)، أو الديون التي للمحجور عليه في ذمم الغير، وكذلك الأعيان المنقولة التي للمحجور عليه عند الآخرين وفق

إجراءات وضحتها نظام المرافعات. انظر المادة (٢١١) ولائحتها التنفيذية.

وإذا كان المتنازع فيه عقاراً وقد أقيمت فيه الدعوى فللقاضي بناء على طلب الخصم أن يأمر بوقف نقل الملكية وما في حكمها حتى تنتهي الدعوى إذا ظهر له ما يسوغ ذلك. انظر اللائحة التنفيذية الفقرة الثانية للمادة (٢٠٨).

كما أن لمؤجر العقار الحجر التحفظي على المنقولات أو الثمار الموجودة بالعين المؤجرة ضمناً للأجور المستحقة. انظر المادة (٢٠٩).

رابعاً: أما دور المحكمة في عملية كشف تلاعب المماطل وذلك بنقل أمواله للغير للتضليل بالإعسار، فيمكن القول: إن نظام المرافعات أشار إلى شيء من ذلك فأقول ذلك لأمر الحجر التحفظي على منقولات المماطل وفق إجراءات مخصوصة إذا ظهر للمحكمة أن هناك أموالاً له يحاول إخفاءها أو تهريبها.

وثانيها: للمحكمة عدم سماع دعوى إعسار المدين، ولها الأمر بسجنه عند الاقتضاء استظهاراً لحاله عن أمواله. انظر الفقرة (١١) من اللائحة التنفيذية للمادة (٢٣١).

وثالثها: للمحكمة الكتابة للجهات ذات العلاقة للتحري عن أموال المدين قبل النظر في إعساره سواء عن طريق الجهات الإدارية كما في الفقرة (١٢) من اللائحة التنفيذية للمادة (٢٣١) أو عن طريق وزارة العدل في ثلاث حالات موضحة في الفقرة (٣) من اللائحة التنفيذية للمادة (٢٣٢).

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

قاضي محكمة الحجر في الباحة
محمد بن صالح الجزار